

Distr.  
GENERAL

A/54/528  
S/1999/1126  
4 November 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والخمسون  
البنود ٦٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠  
و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص  
منع الجريمة والعدالة الجنائية  
الرقابة الدولية على المخدرات  
النهوض بالمرأة  
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع  
المعني بالمرأة  
تعزيز وحماية حقوق الطفل  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، موجهة إليكم من سعادة السيد  
آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البنود  
٦٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال

السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

أتشرف بالإشارة إلى البيانات التي أدلى بها الممثل القبرصي اليوناني في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، في ١٣ و ١٩ و ٢٢ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تحت البند ١٠٩ من جدول الأعمال "النهوض بالمرأة"، والبند ١١٠ "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، والبند ١٠٧ "منع الجريمة والعدالة الجنائية"، والبند ١٠٨ "الرقابة الدولية على المخدرات"، والبند ١١٤ "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري"، والبند ١١٢ "تعزيز وحماية حقوق الطفل"، على التوالي. وتتضمن هذه البيانات ادعاءات تشوه الحقائق عن مسألة قبرص. ومن المؤسف أن الجانب القبرصي اليوناني لا يزال يُصر على شن حملة المعلومات المغلوطة، التي تزيد عمق أزمة الثقة الموجودة بين الجانبين. وبما أن الجانب القبرصي التركي قد حُرِم من حقه في الإدلاء بحديثه في اللجنة المذكورة، فإنني أجد نفسي مضطرا للرد على هذه الادعاءات كتابة.

يكرر الممثل القبرصي التركي الإشارة إلى شمال قبرص على أنه "مناطق محتلة". وأود أن أعيد تأكيد أن الاحتلال الوحيد غير المشروع في قبرص، هو الاحتلال الذي حدث قبل ٣٦ عاما، واستمرار استحواذ الجانب القبرصي اليوناني على مقاليد الحكم في جمهورية قبرص ذات الطائفتين.

ولا تستند محاولة الجانب القبرصي اليوناني لتصوير المسألة القبرصية على أنها مسألة "غزو" و "احتلال" من قِبل تركيا، إلى حقائق تاريخية. والحقيقة الواضحة هي أن مشكلة قبرص قد نشأت في عام ١٩٦٣، حينما حاول الجناح اليوناني في جمهورية قبرص، التي أنشئت بموجب معاهدات دولية، أن يفرض إرادته السياسية على القبارصة الأتراك بقوة السلاح. وتسبب الاعتداء القبرصي اليوناني، الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، في طرد القبارصة الأتراك قسرا من جميع هيئات الدولة، وتعرضهم لحملة وحشية من التطهير العرقي، حيث قُتل مئات المدنيين وتشرد الآلاف كلاجئين بدون مأوى.

وتدخلت تركيا في الجزيرة عقب الانقلاب الذي خططته اليونان عام ١٩٧٤ بهدف ضم الجزيرة. فقد وصف الزعيم القبرصي اليوناني، الأسقف مكاريوس بنفسه، هذا الانقلاب، في حديثه أمام مجلس الأمن، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، على أنه "غزو" من قِبل اليونان.

وجرى التدخل التركي في قبرص بسبب حملة الاضطهاد والتمييز المنظمة الموجهة ضد القبارصة الأتراك من قِبل الجانب القبرصي اليوناني طوال ١١ عاما. ولذا يرى الشعب القبرصي التركي أن استمرار الضمانات التركية الفعالة بموجب اتفاقية الضمان لعام ١٩٦٠ أمر لا مندوحة عنه.

يتضح مما ذكر أعلاه أن الإدارة القبرصية اليونانية، التي تتحمل المسؤولية كاملة عن نشوء واستمرار القضية القبرصية، لا تملك الحق في إطلاق الاتهامات الزائفة ضد تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص. ومن المناسب القول بأن المجتمع الدولي يدرك تماما طبيعة نظام الإدارة القبرصية اليونانية الحقيقية. هذه الإدارة التي مارست التطهير العرقي وجميع أشكال العنف ضد القبارصة الأتراك في الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤، والتي استمرت منذ ذلك الحين في شن حرب استنزاف ضد شمال قبرص عن طريق حصار لانساني شامل.

لقد بلغت الجرأة بالممثل القبرصي اليوناني أن يشكو من عدم "قدرة" جانبه على تنفيذ صكوك وخطط عمل دولية معينة، فيما وصفه بأنه "المناطق المحتلة" من جانب قبرص. وأود أن يؤكد، قبل كل شيء، أنه توجد في قبرص دولتان مستقلتان ذواتا سيادة تمثلان الشعبين. ولا تملك الإدارة القبرصية اليونانية الحق القانوني أو الأخلاقي في الادعاء بأنها تمثل أي شخص آخر عدا الشعب القبرصي اليوناني. وليس لديها ما يبرر تمثيلها للشعب القبرصي التركي أو التصرف نيابة عنه، لأن ممثليه الشرعيين هم الأشخاص المنتخبون بموجب دستور الجمهورية التركية لشمال قبرص. يضاف إلى ذلك، أن ادعاء الجانب القبرصي اليوناني بأن له أي نوع من الولاية أو السلطة على شمال قبرص، أو شكواه من عدم قدرته على تطبيق أحكام حقوق الإنسان الواردة في اتفاقيات معينة على الجزيرة بأكملها، ليس سوى نفاق، حيث يوضح السجل التاريخي بجلاء، أنه منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٤، كانت حقوق القبارصة الأتراك، بما في ذلك أبسط الحقوق الأساسية مثل حق الحياة والحرية والأمن، تُنتهك انتهاكا صارخا.

وحاول الممثل القبرصي اليوناني أيضا أن يصور الجمهورية التركية لشمال قبرص على أنها مركز لغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات. والحقيقة هي أن تقارير المصادر المأذونة والصحافة الدولية تشير بوضوح إلى أن الجزء الجنوبي من قبرص، الذي يسيطر عليه القبارصة اليونانيون، هو الذي يستخدم كمركز لهذه الأنشطة غير المشروعة. وقد ذكر النائب الأمريكي، دوغ بيروتر، منذ وقت قريب، في جلسة الاستماع الذي عقدتها لجنة المصارف والخدمات المالية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن مسألة الفساد وغسل الأموال، في جملة أمور، أن "كل ما عليكم أن تفعلوه اليوم هو أن تذهبوا إلى قبرص وأن تروا تأثير غسل الأموال على اقتصادهم. فقد أصبحت مركزا لغسل الأموال الخارجة من الاتحاد السوفياتي السابق".

وذكرت الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية "ماهي" في عددها الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، نقلا عن الصحيفة اليونانية اكسوسيا، أن جنوب قبرص يستخدم من قبل المصارف والشركات الأجنبية كمركز لغسل الأموال. وقد جرى غسل ما يقارب ١٠ بلايين دولار أمريكي عن طريق هذه الشركات التي تأسست في جنوب قبرص، حسبما جاء في هذا التقرير.

فيما يختص بمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في قبرص، فقد كان يتوقع من الإدارة القبرصية اليونانية أن تنظر في أمر نفسها أولاً قبل أن تحاول اتهام الآخرين. وأود أن أشير إلى بيان السيد كرساكيدس كشيكيديس، رئيس فرع المخدرات في إدارة الشرطة القبرصية اليونانية، الذي نُشر في الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية "سيمريني"، في عددها الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والذي خلص فيه السيد كشيكيديس إلى أن إدمان المخدرات في جنوب قبرص، مشكلة تؤثر على "ملايين القبارصة اليونانيين". وقد ذكر كذلك أن استهلاك المخدرات، مثل الكوكايين والهروين، في جنوب قبرص يتزايد بمرور الوقت.

وتستخدم الإدارة القبرصية اليونانية النعت الذي أطلقته على نفسها بوصفها "حكومة قبرص"، كسلاح سياسي لنشر ادعاءات لا أساس لها ضد الجانب القبرصي التركي، ضد تركيا، في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، ولكي تخفي سجلها السيئ الفقير، فيما يتعلق بحقوق الإنسان وغيرها من المسائل ذات الصلة.

وما لم تتوقف حملة المعلومات المغلوطة هذه، ويستعاض عنها بنهج جديد وواقعي، ستبقى إمكانيات تعزيز الثقة بين الجانبين، والتوصل إلى تسوية بينهما بعيدة المنال في نهاية المطاف.

وسيكون من دواعي امتناني لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٦٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٤، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

- - - - -